

عقيدة النازي المالية

للأستاذ عباس محمود العقاد

—»»«—

قرأت في العدد السابق من الرسالة مقالاً عن عقيدة النازي المالية أو عن فلسفة النازيين في علم الاقتصاد الأستاذ جواد علي المراقى « خريج جامعة هامبرك بألمانيا » فرأيت عرضاً صحيحاً لتلك الفلسفة من جانب واحد وهو الجانب الذي يكتبه النازيون ليقى حبراً على ورق أو لينشروا به الدعوة ويكسبوا به الأنصار ولهذا وجب أن نلم بتلك الفلسفة من جانبها العمل الواقعي تصحيحاً للآراء فيها وبياناً للحقيقة عن مقاصد أتباعها وأعمال البشرين بها . فإن الجانب المكتوب والجانب المعمول من فلسفة النازيين الاقتصادية يختلفان كثيراً فيما هو حادث الآن ، بل يتناقضان كل التناقض في أكثر الأحيان

مثال ذلك يقول الأستاذ جواد في تلخيص بعض المبادئ النازية إنهم : « لإنقاذ الشعب والحكومة من عبودية الربا وجب تنظيم الأرباح على قاعدة الربح على قدر العمل ، والنفضاء على بيوتات البيع الكبرى وللشركات الاحتكارية . وتقسيمها إلى عمال صغيرة ، فنحو مائة ألف إسكاف خير من وجود خمس شركات كبرى ، لأن من طبيعة الحال للكبرى الميل إلى الأرباح دون الالتفات إلى التحسين . . . أما التجارة الخارجية للشعب فيجب أن تشرف عليها الدولة كذلك وتحدد أسعارها . وتقوم بذلك الدول فيما بينها بمقد معاهدات تجارية حسب رغبات الدول وحاجاتها لا على قواعد علم الاقتصاد ومبادئ حرية التجارة أو المبادئ المالية الأخرى »

هذا ما يقولون عن الأرباح ، وشركات الاحتكار . أما ما يعملون فهو تسليم شركات الاحتكار زمام التجارة والثروة في جميع مرافق البلاد . فإن مديري « للفرقة الاقتصادية » الشرفيين كذلك على فروع الصناعة والتجارة هم جميعاً من رجال الاحتكار المدعومين كالهر كارشر Herr Karcher مدير المصانع في إقليم السار الذي اشتهر بالفسوة البائسة على المال ، وكالصرفي البارون فون شرودر Baron von Schroeder مدير غرفة

أقاليم الرين ، وكالهر بيتزش Herr Pietzch مندوب للشركات الكيمنية ومدير الفرقة الاقتصادية في بافاريا . . . وتس على ذلك سائر المديرين

وقد أصدر النازيون قانوناً سموه قانون إصلاح السهم Akiensrechtsreform أو حصص الشركات حرّموا فيه بقاء الشركات التي يقل رأس مالها عن مائة ألف مارك بعد نهاية سنة ١٩٤٠ ، ولم يوجبوا التصفية على الشركات التي يبلغ رأس مالها خمسمائة ألف مارك بل أوجبوا على كل شركة تؤلف بسد التاريخ المحدود ألا يقل رأس مالها عن ذلك المقدار

وكان النازيون يقولون قبل ولاية الحكم إنهم سيضمنون أيدي الحكومة على المصارف ، ويمنعون التجار بمناصب الإدارة فيها ، فصنعوا تقيض ما دعوا إليه وباعوا المصارف مرة أخرى جميع الحصص التي كانت الحكومات السابقة قد اشترتها منها تدعيماً لرؤوس أموالها ومساعدة لها على مقاومة الصدمات التي استهدفت لها في أيام الكساد ، وهذا ما حدث في مصرف المدينس Deutsche Bank ومصرف درسدن Dresdner Bank ومصرف التجارة Commerz und Privat Bank وغيرها من المصارف الكبيرة والصغيرة .

وكان المستشار بروننج Bruning قد أعلن في مرسوم الطوارئ الذي صدر في الحادي والثلاثين من شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ضرورة النقص من مكافآت رجال الإدارة والرقابة على الشركات والمصارف . فلم يزد النازيون في المادة الثامنة والسبعين من قانونهم على الوعد بأن تكون « المكافآت مناسبة للأعمال التي يؤديها المديرون والراقبون » ثم اكتفوا بتحريم الاشتراك في أكثر من عشرة مكاتب للشركات والهيئات الاقتصادية من جهة البدء . . . ومعنى « من جهة البدء » هذه أن الاشتراك في أكثر من عشرة مكاتب جائز من جهة الواقع . مع أنها لو حرمت الاشتراك في أكثر من ذلك المدة تحريمًا باتاً لما صنعت شيئاً فيما زعمته إصلاحاً تحتاج إليه تلك البلاد

وعلى خلاف ما أذاعوه عن مكافحة الاحتكار أصبح المحتكرون وهم مالكون لزمام التجارة الخارجية في كثير من الأقطار . فعقد الهر أوتو ولف Herr Otto Wolff اتفاقاً مع حكومة منشوكيو

أما التجارة الخارجية فكل ما صدقوا فيه من قواعدها النازية أنهم خرجوا على قواعد علم الاقتصاد ومبادئ حرية التجارة والمبادئ الاقتصادية الأخرى، وأداروها على النصب والغش الصريح وهذه خلاصة السياسة الاقتصادية التي يمارسون بها الأمم الأجنبية :

يفرون تلك الأمم بمعاملتهم فيمرضون عليها أثماناً أغلى من الأثمان التي تباع بها محصولاتها في الأسواق الأخرى -
ثم يأخذون تلك المنتجات فيمرضونها في الأسواق بأثمان أرخص كثيراً من أثمانها التي اشتروها بها
ثم يعطون البديل مقايضة لا نقداً ولا عملة تشبه النقد في السداد العاجل ، فيمرضون مصنوعاتهم وأدواتهم بدلاً من محصولات الزراعة التي هم في حاجة إليها
ثم يتحكمون في الأمم التي اشتروا منها تلك محصولات الزراعة فلا يمرضون عليها إلا المصنوعات التي يستغنون عنها ولا حيلة لها في رفضها ، لأنها لا تعرف وسيلة غير هذه الوسيلة للوصول إلى حقوقها
فاذا تكون النتيجة ؟

تكون النتيجة أن الأمم التي تعاملهم بخسر « عملاءها »
الأوليين لأنهم يشترون محصولاتها من النازيين بأرخص من الأثمان التي يشترونها بها منها

وتكون النتيجة أن الأمم تضطر إلى قبول مصنوعات لا تحتاج إليها . ثم تقبلها شيئاً فشيئاً بأثمان أغلى من أثمانها بمد أن تصبح مضطرة إلى البيع للنازيين وللشراء من النازيين دون سائر « العملاء » الآخرين

وقد يُسمّى هذا الأسلوب اختراعاً أو فلسفة أو مهارة كما يشاء السامعون النازيون المعجبون بأمثال هذه الأساليب لكن الواقع أنه هو أسلوب التجار المجازفين اليائسين من قديم الزمان ، وعندنا يقول العامة عمن يباشر هذه المزاوغات في التجارة والمبادلة « إنه يلبس طاقة هذا لذلك » ، وإنه يعطى بالشمال ويأخذ باليمين . ولو سلك تاجر مثل هذا المسلك في مدينة من المدن لصنع شرفه وضاع سمته بمد أشهر معدودات

بالعم المحترمين للحديد في ألمانيا انخرية بقرضون تلك الحكومة بموجبه مليون جنيه ، ويشترصون عليها فيه أن تقصر الشراء عليهم دون سائر الشركات ، وكذلك انعقد الاتفاق بين مصانع كروب وبين اليابانيين على أمثال هذه الشروط

ويقول الأستاذ جواد: إن اعتدلية رأيت « أن خير حل لمشكلة العمل والمال هو الاعتراف بمبدأ الملكية الشخصية ورأس المال ، ولست أرى أن صاحب المال أو العمل من جهة أخرى هو مدير للمال أو للعمل ، أو قائد يتصرف به وفق الأنظمة والقوانين والطرق الشرعية الشريفة ... وكل من يحاول استغلال ماله عن طريق تخالف مبادئ النازية يكون نصيبه العقاب الصارم أو الإعدام ... » وهذا أيضاً من الخبر على الورق الذي لا أثر له في عالم الواقع . فقد سمعنا عن ألوف العمال الذين قتلوا بمحكمة أو بغير محكمة ، والذين أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال أو حرموا العمل في أنحاء البلاد كافة لأنهم بطلابون بحقوقهم أصحاب المصانع والشركات ، ولكننا لم نسمع بصاحب مصنع واحد قتل أو أرسل إلى معسكرات الاعتقال أو أغلق مصنعه لأنه ظلم العمال أو حرمهم حصتهم من الربح والأجر المقول

وقد ظل التفاوت عظيماً بين أرباح المديرين وبين جملة الأجور التي يعطاها للمال . فإن الهر كوتجن Herr Kottgen مدير شركة Siemens Shuckert يقبض وحده ثمانمائة ألف مارك في السنة أجر إدارته ، عدا الأرباح والمكافآت التي يتقاضاها عن الإدارات الأخرى . وفي مصرف التجارة السابق ذكره ستة مديريين يعطون ثمانمائة وستة وخمسين ألف مارك في السنة ، ولا يبايئون تنقيص أجور العمال للصغار لزيادة الأرباح

واقترح بعضهم في الشركة الأولى ، شركة Seimens أن توزع حصة من الأرباح على عمال الشركات من قبيل المكافأة لأن الأرباح العامة قد أربت في تلك السنة - ١٩٣٧ - على عشرين مليون مارك ... فرفض النازيون الاقتراح

وقس على ما تقدم سائر المبادئ التي يدقون بها الطبول لإفهام المال أنهم ينصفونهم ولا يحاربون المحترمين والتجربين بالثقة في الأسواق
